أن سمعوا منه أقوالا تدل على أنه مصمم على الامعان في تنفيذ تلك السياسة»[٦٦]، مما اقنعهم «بأن البلاد... لن ترجو من هذه الحكومة خيرا ومن تعسفها نجاة، ولن تنظر إليها إلا نظرتها إلى الخصم الحقيقي الذي يجب التخلص منه بكل طريقة مشروعة»[٦٧]. ولذلك عقد مؤتمر آخر في يافا، في السادس والعشرين من الشهر التالي، اتفق فيه على «تقرير مبدأ اللاتعاون [مع البريطانيين واليهود] والمباشرة بتنفيذ أولى درجاته منذ الآن، كمقاطعة الحفلات والمجاملات مع الحكومة ومقاطعة لجان الحكومة ومقاطعة البضائع الانكليزية، ومقاطعة البضائع والمصنوعات والمتاجر الصهيونية»[٦٨]. وفي الأسبوع التالي، طلب رئيس اللجنة التنفيذية من العرب الأعضاء في اللجان الحكومية، الاستقالة من تلك اللجان «ناشرين ذلك في الصحف تطمينا للرأي العام»[٦٩].

ولم تثن قرارات المقاطعة هذه السلطات البريطانية عن سياستها، كما أنها لم توقف الهجرة اليهودية المتزايدة، فراح التوتر يتصاعد، واجتماعات الاحتجاج تعقد هنا وهناك[٧٠]. وفي ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣، قام أعضاء اللجنة التنفيذية العربية أنفسهم بمظاهرة في القدس، رغم الحظر على إجرائها[٧١]، احتجاجا على سياسة الهجرة[٧٢]. ثم قررت اللجنة «إقامة مظاهرات على التوالي في مدن فلسطين»[٧٣]، على أن تعقد أولى تلك المظاهرات في يافا. ولكن المندوب السامي اجتمع بأعضاء اللجنة وحذرهم من التظاهر، فلم يأبهوا بذلك، وجرت مظاهرة في يافا، يوم ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) أسفرت عن وقوع صدام بين المتظاهرين والشرطة[٧٤]، وسقط خلاله ٤ قتلى[٧٥]. كما اعتقلت الشرطة بعض أعضاء اللجنة التنفيذية، واعتدت على بعضهم بالضرب (وقدمت جمال الحسيني والفرد روك للمحاكمة، حيث حكم عليهما بالسجن لمدة شهر، ثم استبدل الحكم في الاستئناف بكفالة حسن سلوك)[٧٦]، وأعلنت الأحكام العرفية في يافا[٧٧]. وعلى الأثر، امتدت الاضرابات إلى أماكن أخرى في فلسطين، خصوصا حيفا والقدس ونابلس، حيث راح المتظاهرون يهاجمون مراكز الشرطة، التي أخذت تطلق النار عليهم[٧٨]. واستمرت هذه الصدامات نحو أسبوع، وأسفرت مع انتهائها، في الخامس من الشهر التالي، عن سقوط ٢٦ قتيلا و ١٨٧ جريحا من العرب، ومقتل واحد وجرح ٥٦ من أفراد الشرطة[٧٩]. وكانت اللجنة التنفذية قد أصدرت، قبل أن تتوقف المفاوضات، ونتيجة للشراسة التي أبدتها الشرطة في قمعها، بيانا يوم ٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، طالبت فيه «أن يكف العرب عن المظاهرة والاضراب لاشعار آخر»[٨٠].

وبعد نحو أسبوع على توقف المظاهرات، اجتمع رؤساء البلديات العربية، يوم ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، مع المندوب السامي وقدموا له مذكرة بشأن الأوضاع الراهنة؛ فوعدهم، بدوره، ببحث مسألة الهجرة اليهودية غير الشرعية إلى فلسطين، وأبلغهم عن تعيين لجنة للتحقيق ـ كالعادة ـ في أسباب الصدامات الأخيرة[٨١]. وتم تعيين هذه اللجنة، برئاسة السير وليام موريسون، خلال الشهر التالي، كانون الأول (ديسمبر)، وقدمت تقريرها في شباط (فبراير) ١٩٣٤[٨٢]. ولم تصل اللجنة إلى نتيجة تختلف عن تلك التي توصلت إليها اللجان السابقة، التي كانت قد حققت في الاصطدامات التي وقعت في فلسطين في مطلع العشرينات، من حيث أنها نجمت جميعا عن خوف العرب على بلدهم ومصيرهم، وسعيهم للحصول على حقوقهم الوطنية. ولكنها لاحظت أنه بينما «في السنوات ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ هاجم العرب اليهود، فإنهم في سنة ١٩٣٣ هاجموا الحكومة»[٨٣].

وفي الوقت نفسه، وفيما كان العرب يكثفون عمليات احتجاجهم على ازدياد الهجرة، خلال النصف الثاني من سنة ١٩٣٣، كان اليهود، من جهتهم يحتجون على ما اعتبروه فرض قيود عليهم من قبل السلطات. ففي أواخر سنة ١٩٣٣، شددت الشرطة مطاردتها للسواح اليهود، الذين كانوا يصلون آنذاك إلى فلسطين بأعداد ملحوظة، ثم يبقون في البلد كمهاجرين غير شرعيين، بعد أن تنتهي فترة «زيارتهم». وفي هذا الصدد، عقد اجتماع يهودي في حيفا، في ٦ تشرين الثاني